ارشادات التزام الإبلاغ لقطاع تجار المعادن والأحجار الثمينة في حال وجود شبهات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب

1 مقدمة

1.1 من المهم حماية الكويت من غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، لأن مثل هذه الأنواع من الجرائم يمكن أن تقوض الاستقرار الاقتصادي والأمن في البلاد، نظرا لأن هذه الجرائم تدعم الجريمة المنظمة والإرهاب، وتضعف نزاهة النظام المالي الكويتي وغيرها من الأعمال والمهن المهمة. يلعب تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة دورا مهما في حماية الكويت من هذا النوع من الجرائم.

2.1 **تجار المعادن والأحجار الثمينة المشمولون بالتشريعات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب**

3.1 تنص المادة 1 من القانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب على أن القانون يشمل " المؤسسات الفردية والشركات التي تعمل في مجال تجارة الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة لدي دخولها في معاملات ذهبية، والتي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون." فيما يلي، يشار إلى هذه المهن باسم "تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة" أو "DPMS".

4.1 **ما هو غسيل الأموال؟**

5.1 غسيل الأموال هو عملية إخفاء مصادر الأموال التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني لجعلها تبدو كما لو كانت تأتي من مصادر مشروعة. وبالتالي يرتبط غسل الأموال دائما بجريمة أولية تدر العائدات، وهي ما يُعرف بالجريمة الأصلية. وقد تكون أساليب غسل الأموال بسيطة جدًا أو معقدة للغاية. ومن الأمثلة على العمليات البسيطة: تجزئة مبالغ كبيرة من النقود إلى مبالغ أصغر وإيداعها في حساب بنكي، أو نقل الأموال عبر الحدود، أو شراء سلع باهظة الثمن مثل الأعمال الفنية أو المعادن والأحجار الثمينة. أما العمليات المعقدة فقد تشمل طبقات معقدة من المعاملات المالية مثل تحويل النقد إلى أدوات مالية أو استخدام شركات وهمية خارجية لإخفاء مصدر العائدات.

6.1 **ما هو تمويل الإرهاب؟**

7.1 تمويل الإرهاب هو عملية جمع أو نقل أو استخدام الأموال بشكل مباشر أو غير مباشر لدعم الأنشطة الإرهابية أو الأفراد أو المنظمات الإرهابية. يمكن استخدام هذه الأموال لأغراض مختلفة، بما في ذلك التخطيط للهجمات،

وتجنيد الأعضاء، ونشر الدعاية، والحصول على الأسلحة، وإنشاء شبكات أو ملاذات آمنة. يمكن أن تأتي الأموال أو الأصول المستخدمة في الإرهاب من مصادر قانونية وغير قانونية، مما يجعل اكتشافها صعبا.

8.1 **ما هي الاختلافات الرئيسية بين غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟**

9.1 اشتراطات العناية الواجبة للعملاء (CDD) التي يجب على ما يسمى بالكيانات الملزمة، بما في ذلك تجار الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، الامتثال لها، متشابهة إلى حد كبير سواء في حالات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب، حيث يمكن أن يخطئ النظام المالي والأعمال والمهن الأخرى ذات الصلة (مثل تجار الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة) من قبل كلا النوعين من المجرمين من غاسلي الأموال وممولو الإرهاب. ومع ذلك، هناك اختلافات بين نوعي الجرائم الخطيرة من ناحية المفاهيم، بعضها موضح في الجدول أدناه:

	غسل الأموال	**تمويل الإرهاب**
الحافز	الأرباح المالية و / أو تمويل الجرائم الجديدة.	تمويل الأنشطة الإرهابية، لأسباب سياسية أو أيديولوجية على سبيل المثال.
مصدر الأموال	دائما جريمة أصلية أساسية تدر العائدات.	يمكن أن يكون التمويل من خلال مصادر قانونية وغير قانونية.
المبالغ المعنية	غالبا ما ينطوي على مبالغ كبيرة من المال.	وبصفة عامة، هناك حاجة إلى مبالغ أقل للأنشطة الإرهابية، ولذلك غالبا ما تكون المعاملات أصغر وبالتالي يصعب اكتشافها.
طرق الإخفاء	توجد مخططات غسيل أموال بسيطة ومعقدة، لكن غاسلي الأموال المحترفين غالبا ما يستخدمون المعاملات المعقدة والشركات الوهمية والحسابات الخارجية والاستثمارات لجعل الأموال تبدو شرعية.	غالبا ما يستخدم طرقا أبسط ويصعب اكتشافها، مثل التحويلات البنكية الصغيرة، أو تهريب النقود أو التمويل الجماعي أو المنظمات الصورية مثل الجمعيات الخيرية.

2 مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بقطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

1.2 وتعد مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) أهم جهة عالمية في وضع المعايير فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. أصدرت مجموعة العمل المالي وثائق سياسات متعددة بشأن مخاطر

غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بقطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، بما في ذلك تقرير يوليو 2015 بخصوص "مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب ونقاط الضعف المتعلقة بالذهب". ويقدّم هذا التقرير سلسلة من دراسات الحالة ومؤشرات الخطر بهدف رفع الوعي حول نقاط الضعف الرئيسية فيما يخص الذهب وسوق الذهب.

2.2 كما تم تناول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسوق المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدولة الكويت في يونيو 2022 وفي تقرير التقييم المتبادل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت (MER) المعتمد من قبل مجموعة العمل المالي في أكتوبر 2024.

3.2 **التقييم الوطني للمخاطر لدولة الكويت - يونيو 2022**

اعتمدت الكويت في يونيو 2022 تقييما وطنيا للمخاطر بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي تناول أيضا تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. من الجدير بالذكر أن الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة تحظى بشعبية كبيرة في دولة الكويت. حيث يوجد طلب مرتفع عليها منذ القدم لأغراض الزينة وغيرها من قبل الكثير من الناس. وتعتبر تجارة الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة من أهم أنواع التجارة في دولة الكويت. ونظرا لقيمتها العالية، فهي تشكل ملاذا آمنا للادخار والاستثمار. ويعتبر قطاع الذهب والمعادن الثمينة من القطاعات التي تجذب غسل الأموال في مراحله الثلاث (الإيداع / الاستبدال، والتمويه، والاندماج)، والتي يمكن لغاسلي الأموال استغلالها للقيام بأنشطتهم غير المشروعة من أجل تحقيق هدفهم، نظرا لقيمتها العالية وخفة وزنها وصغر حجمها (خاصة الأحجار الكريمة) وسهولة النقل والتداول المتكرر، إذ من السهل بيع الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة والمجوهرات الذهبية في دولة الكويت. في نفس وقت إجراء التقييم الوطني للمخاطر، كان هناك 2,361 شركة في قطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة تحت إشراف إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لوزارة التجارة والصناعة.

4.2 أما بالنسبة للمخاطر المحددة المرتبطة بقطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، فقد نص التقييم الوطني على ما يلي:

"إن مستوى مخاطر غسل الأموال التي يتعرض له قطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة في دولة الكويت متوسط. وقد نتج هذا المستوى عن تقييم مستوى التهديد بأنه منخفض إلى متوسط، بينما تم تقييم قابلية القطاع للتأثر بالمخاطر عند مستوى متوسط إلى مرتفع".

"ويعود تقييم مستوى التهديد (منخفض-متوسط) الذي يواجه قطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة إلى: وجود (4) تحقيقات ومحاكمات في قضايا غسل أموال تتعلق بهذا القطاع و(2) إدانة. أما نقاط الضعف التي تم تقييمها عند مستوى متوسط إلى مرتفع فتعود إلى: نقص الموارد البشرية والأنظمة الإلكترونية لدى موظفي الجهة الرقابية خلال فترة التقييم، ضعف تطبيق بعض العقوبات الإدارية والجنائية، عدم أداء مراقبي الالتزام لدورهم

بشكل كامل، قلة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، ونقص المعلومات الكافية حول معرفة المستفيد الحقيقي. كما تبين أن من بين المخاطر التي يتعرض لها هذا القطاع هو صغر حجم المنتج وسهولة التعامل معه ونقله بين الدول. وقد تم أخذ نوعية المنتجات بعين الاعتبار ضمن تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني".

5.2 تقرير التقييم المتبادل لدولة الكويت - شهر أكتوبر 2024

6.2 في الواقع، لا يذكر تقرير التقييم المتبادل الكثير عن تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. وأشار التقرير إلى أن وزارة التجارة والصناعة لا تصدر رخصة تجارية إذا أدين تاجر بجرائم معينة، لكن قائمة الجرائم ليست طويلة جدا أو شاملة. ولا توجد معلومات عن أي تقارير عن المعاملات المشبوهة (STRs) التي تم تقديمها من قبل القطاع.

3 اشتراطات العناية الواجبة للعملاء (CDD) عالية المستوى لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ذات الصلة بالالتزامات المتعلقة بالإبلاغ

1.3 الأساس القانوني ذي الصلة

2.3 حددت المنظمات الدولية مثل مجموعة العمل المالي معايير للدول حول كيفية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهناك عدة أحكام مختلفة، وكثير منها ذو صلة بالالتزامات المتعلقة بالإبلاغ. وقد طبقت الكويت هذه المعايير في السياسات الوطنية وممارسات التعاون بين السلطات ذات الصلة والتشريعات. في الكويت، ويعد القانون رقم 106 لعام 2013 التشريع الأهم على الإطلاق، والذي يدعمه القرار الوزاري رقم (37) لسنة 2013 - اللائحة التنفيذية للحكم رقم 106 لسنة 2013.

3.3 اشتراطات العناية الواجبة للعملاء (CDD) عالية المستوى ذات الصلة المباشرة بالالتزامات المتعلقة بالإبلاغ

4.3 يمكن توضيح اشتراطات العناية الواجبة للعملاء (CDD) عالية المستوى لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ذات الصلة المباشرة بالالتزامات المتعلقة بالإبلاغ من خلال خطة الإجراءات التالية:

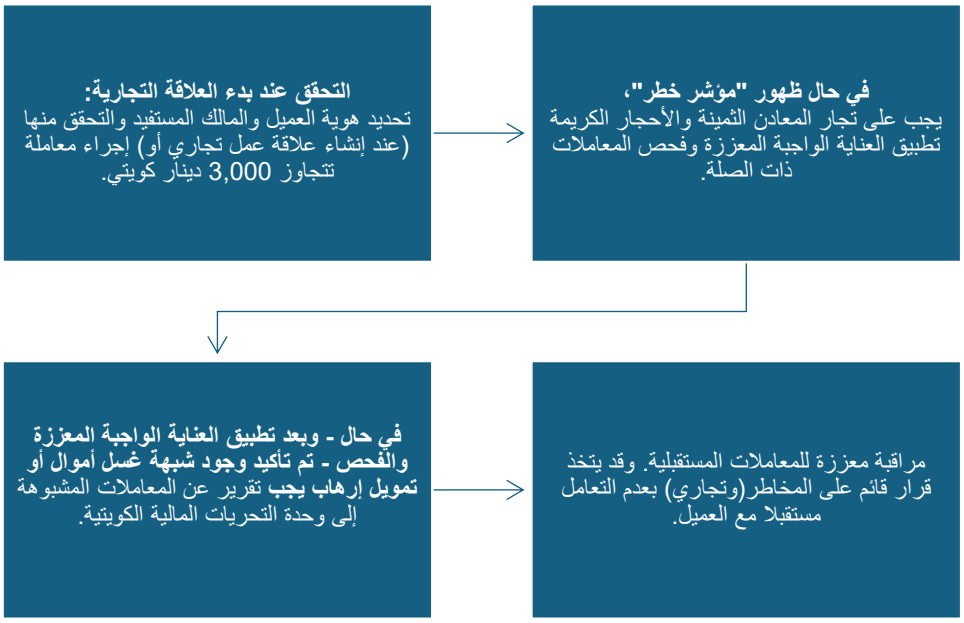

5.3 وفقا للمادة 1 من القانون رقم 106 لعام 2013، من المتوقع أن يكون لـ "علاقة العمل التجاري" عنصر المدة. في الواقع، ربما نادرا ما يرى عنصر المدة هذا في قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة الذي يتكون في الغالب من معاملات فردية. علاوة على ذلك، تشير المادة 1 تحديدا إلى "المعاملات" عند تعريف تجار المعادن الثمينة والأحجار الثمينة على أنهم "قطاع أعمال ومهن غير مالية محددة" أي نشاط تجاري / مهنة غير مالية يشملها القانون رقم 106 لعام 2013. ولهذا السبب تم ذكر عبارة (عند إنشاء علاقة عمل تجاري أو) بين قوسين في المربع الأول أعلاه.

6.3 تم تحديد الحد الأدنى 3,000 دينار كويتي في القرار الوزاري رقم 37 لسنة 2013. وتبعا للمادة 1 من القانون رقم 106 لعام 2013 تنطبق اشتراطات العناية الواجبة للعملاء (وبالتالي أيضا التزامات الإبلاغ) بشكل مباشر على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة فيما يتعلق بالمعاملات النقدية فقط.

7.3 تنص المادة 16 من القرار الوزاري على مهلة قدرها يومان لإبلاغ وحدة التحريات المالية بعد ظهور اشتباه (أو أسباب معقولة للاشتباه).

8.3 يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول اشتراطات العناية الواجبة للعملاء فينا يخص قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في الكويت في [الرجوع إلى العناية الواجبة للعملاء في المذكرة الإرشادية]

9.3 وسيتم شرح "مؤشرات الخطر" الخاصة بتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بالتفصيل أدناه في القسم رقم 4 من هذه المذكرة الإرشادية، وكذلك سيتم توضيح الالتزامات المتعلقة بالإبلاغ، بما في ذلك مفاهيم تقارير المعاملات المشبوهة ووحدة التحريات المالية، بمزيد من التفصيل في القسم رقم 5.

4 مؤشرات الخطر لوجود غسل الأموال أو تمويل الإرهاب في قطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

4.1 كما هو مذكور أعلاه في خطة الإجراءات، فإن ما يسمى بـ "مؤشر الخطر" يتطلب من تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة إجراء العناية الواجبة المعززة وفحص المعاملة المعنية (أو محاولة تنفيذها). يعبر "مؤشر الخطر" عن وجود علامة تحذيرية أو مؤشر يشير إلى أن المعاملة قد تكون مشبوهة وقد تكون مرتبطة بغسيل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الاحتيال أو غيرها من الجرائم المالية الأخرى. لا تعني مؤشرات الخطر بشكل مباشر أن الجريمة قد ارتكبت، ولكنها تشير إلى الحاجة إلى مزيد من إجراءات العناية الواجبة والفحص.

4.2 تنص المادة 5 من القانون 106 لعام 2013 على الخصائص الرئيسية لمؤشرات الخطر:

(أ) معاملات كبيرة معقدة على نحو غير معتاد

(ب) أنماط غير معتادة من المعاملات التي لا توجد لها أغراض أو أهداف اقتصادية أو مشروعة واضحة

4.3 من الممكن أن تكون المعاملات المعنية عبارة عن معاملات تحيد عن سلوك العمل المعتاد أو العميل، أو معاملات لا تتطابق مع ملف تعريف العميل المعروف أو التاريخ المالي أو معايير المجال، أو المعاملات التي لا يقدر العميل تقديم تفسير واضح أو منطقي لها، أو معاملات ذات صلة بولايات قضائية عالية المخاطر.

4.4 تعتمد مؤشر الخطر على القطاع أو المهنة المعنية. حتى داخل قطاع أو مهنة معينة (في هذه الحالة تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في الكويت)، تعتمد مؤشرات الخطر على الإطار التشريعي والمالي والتجاري والإنتاجي.

4.5 بالنسبة لقطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في الكويت، قد تكون مؤشرات الخطر التالية لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب مهمة أو ذات صلة، ونعيد مرة أخرى أن ذلك يعتمد على الأنشطة التي يقوم بها الوكيل / الوسيط في كل حالة فردية:

(أ) مؤشرات الخطر المتعلقة بالعملاء

(ب) مؤشرات الخطر المتعلقة بالمعاملات

(ج) مؤشرات الخطر المتعلقة بالولايات القضائية

(د) مؤشرات الخطر المتعلقة بالنشاط التجاري

(ه) مؤشرات الخطر المتعلقة بتمويل الإرهاب

4.6 **مؤشرات الخطر المتعلقة بالعملاء**

4.7 ممارسات تحديد الهوية المشبوهة

- يرفض العميل تقديم مستندات التعريف، أو يتأخر، أو يقدّم مستندات ناقصة أو غير متسقة
- يقدم العميل مستندات مزورة أو منتهية الصلاحية أو معدلة.
- يستخدم العميل عدة هويات أو شركات أو أطراف ثالثة لإجراء المعاملة.
- يحاول العميل تجنب المقابلة الشخصية أو يصر على إجراء المعاملات عبر طرف ثالث.
- يبدو أن العميل يتصرف نيابة عن شخص آخر ولكنه لا يوضح الغرض من الشراء.

4.8 سلوك غير معتاد أو مراوغ

- يتجنب العميل الإجابة على أسئلة حول مصدر الأموال أو الغرض من المعاملة
- يكون العميل متوترا بشكل مفرط أو دفاعيا أو في عجلة من أمره عند سؤاله عن المعاملة
- يرفض العميل عروض التأمين أو الشهادات أو الوثائق الرسمية، مفضلا الغموض أو عدم الكشف
- يغير بشكل متكرر نوع أو حجم أو شكل الأصول التي يرغب في شرائها أو بيعها ودون سبب منطقي

4.9 **مؤشرات الخطر المتعلقة بالمعاملات**

4.10 طرق دفع غير معتادة

- مدفوعات نقدية كبيرة أو طلبات لتقسيم المدفوعات إلى عدة مبالغ أصغر
- مدفوعات تتم من أطراف ثالثة أو شركات غير ذات صلة أو كيانات أجنبية ليس لها صلة واضحة بالعميل
- معاملات تنطوي على أصول عالية القيمة دون أي سبب تجاري أو شخصي واضح
- طلب العميل استرداد الدفعة إلى شخص أو كيان تجاري أو حساب مصرفي مختلف عن مصدر الدفع الأصلي.

4.11 أنماط الشراء غير المعتادة

- شراء كميات كبيرة من المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة التي لا تتوافق مع ملف العميل

- يشتري العميل الأصول ويبيعها بسرعة وعلى نحو متكرر، وأحيانا بخسارة، دون أي تفسير منطقي
- يتجاوز الشراء القدرة المالية المعلنة للعميل (على سبيل المثال، يشتري الفرد ذو الدخل المنخفض ذهبا أو ماسا باهظ الثمن)
- تنطوي المعاملات على أسعار غير عادية أو غير سوقية، إما مبالغ فيها بشكل كبير أو مقومة بأقل من قيمتها
- يشتري العميل بالجملة ولكنه يطلب التسليم في شحنات صغيرة متعددة إلى عناوين أو ولايات قضائية مختلفة.

4.12 تقنيات الهيكلة

- المعاملات الصغيرة المتكررة خلال فترة قصيرة، دون تفسير معقول
- المعاملات التي يتم تنظيمها وهيكلتها من خلال وسطاء أو شركات متعددة لإخفاء مصدر الأموال
- يشتري العميل الأصول على هيئة شكل معين (على سبيل المثال، سبائك الذهب) ويطلب تحويلها إلى شكل مختلف (مثل المجوهرات) بعد فترة وجيزة.

4.13 **مؤشرات الخطر المتعلقة بالولايات القضائية**

- المعاملات التي تشمل دولا معروفة بمخاطر غسل الأموال أو ضعف لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وما إلى ذلك، بما في ذلك البلدان المدرجة من قبل مجموعة العمل المالي على أنها تعاني من أوجه قصور استراتيجية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- يطلب العميل الشحن إلى بلد ليس له صلة واضحة بالمعاملة
- المعاملات التجارية مع أطراف موجودة في مناطق نزاع أو ولايات قضائية ذات صلة بتمويل الإرهاب
- المعاملات مع أشخاص أو كيانات من دول خاضعة للعقوبات أو الأفراد المدرجين في قوائم المراقبة.

4.14 **مؤشرات الخطر المتعلقة بالنشاط التجاري**

4.15 مخاوف الملف التجاري

- يدعي العميل أنه يعمل في مجال المعادن الثمينة / الأحجار الكريمة، ولكنه يفتقر إلى المعرفة الأساسية بالمجال
- يستخدم العميل شركة وهمية أو صندوق استئماني أو كيان بلا أنشطة تجارية واضحة

- العميل عبارة عن شركة تم إنشاؤها حديثا وليس لها تاريخ سابق في المجال ولكنها لا تزال تسعى في تنفيذ معاملات كبيرة
- التغييرات المتكررة في هيكل الشركة أو ملكيتها أو حساباتها المصرفية دون سبب واضح
- ليس للشركة وجود عبر الإنترنت أو موقع مكتب أو موظفين على الرغم من إجراءها معاملات كبيرة

4.16 مؤشرات غسيل الأموال القائمة على النشاط التجاري

- القيمة المعلنة للسلع لا تتوافق مع أسعار السوق
- عدم التطابق بين الفواتير ومستندات الشحن (على سبيل المثال، الأوزان أو القيم أو الأوصاف الزائفة)
- يتم شحن البضائع من أو إلى وسطاء متعددين، مما يصعّب تتبع المشتري النهائي
- المعاملات السريعة والمتكررة التي تشتمل على طرق تجارية غير معتادة

4.17 **مؤشرات الخطر المتعلقة بتمويل الإرهاب**

- صلة العميل أو النشاط التجاري بمنظمات إرهابية معروفة أو منظمات غير ربحية تعمل في مناطق نزاع
- يبدو أن العميل يتصرف نيابة عن مؤسسة خيرية أو منظمة إنسانية ولكنه غامض بشأن استخدام الأموال
- يتم نقل الذهب أو الماس أو الأشياء الثمينة الأخرى إلى مناطق النزاع أو المناطق التي لها تاريخ من النشاط الإرهابي على نحو متكرر
- يرفض العميل تقديم تفاصيل عن الاستخدام النهائي للأصول أو يصر على إجراء معاملات بدون وثائق

5 فحص المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها

1.5 كما ذكر أعلاه في القسم 3، يستنتج من المادة رقم 5 من القانون رقم 106 لعام 2013، أن المعاملة تحتاج إلى مزيد من الفحص إذا كانت معقدة وكبيرة بشكل غير معتاد أو إذا كان هناك نمط من المعاملات ليس له غرض أو هدف اقتصادي أو قانوني واضح له. تستخدم مؤشرات الخطر لتحديد ما إذا كانت هناك ذلك الفحص ضروريا.

2.5 وعادة ما يتم إجراء الفحص وفقا للمادة 5 من قبل وحدة المخاطر أو الامتثال في الكيان التجاري، أي من قبل الموظفين المتخصصين المطلعين على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وإذا تم تقييم أن المعاملة مشبوهة، فعادة ما يتم تصعيد ورفع هذا التقييم إلى التسلسل الإداري الرسمي بخصوص تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وعادة ما يتخذ القرار الرسمي بتقديم تقرير إلى وحدة التحريات المالية من قبل أشخاص أعلى في التسلسل الإداري الرسمي. وفي بعض الكيانات المبلغة توجد لجنة مخصصة لهذا الغرض، ومع ذلك، نظرا لحجمها

المعتاد، ربما لا يكون هذا هو الحال بالنسبة لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، حيث يتخذ المدير أو المالك القرار عادة.

3.5 لا تحدد التشريعات الحد الأقصى للجدول الزمني للفحص، كما لا يوجد جدول زمني محدد للتصعيد واتخاذ القرار الرسمي من قبل التسلسل الإداري للشركة. ومع ذلك، من الواضح أنه يجب الانتهاء من هذه العمليات في أسرع وقت ممكن.

4.5 **الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة**

5.5 عندما يتخذ تاجر المعادن الثمينة أو الأحجار الثمينة قرارا رسميا باعتبار المعاملة مشبوهة، عليه أن يرسل تقريرا عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية، وهي وحدة التحريات المالية الرسمية في دولة الكويت. ويجب على تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة الإبلاغ "دون تأخير" عن المعاملات المشبوهة أو محاولات إجراء معاملات مشبوهة.

6.5 عبارة "دون تأخير" تعني أن المهلة ضيقة جدًا، حيث أنه على أي حال يجب إرسال التقرير خلال يومين عمل كحد أقصى من وقت ظهور الاشتباه (أو وجود أسباب معقولة للاشتباه) (انظر المادة 16 من القرار الوزاري رقم 37 لعام 2013).

7.5 ويترتب صراحة على كل من المادة 12 من القانون رقم 106 لسنة 2013 والمادة 15 من القرار الوزاري رقم 37 لسنة 2013 أنه يجب الإبلاغ عن الاشتباه "بغض النظر عن قيمته". وفي هذا السياق، ينبغي مراعاة قيمة الحد الأدنى وهي 3,000 دينار كويتي حسب المادة 6 من القرار الوزاري، مما يعني أنه في الواقع قد تكون هناك حاجة إلى تقرير المعاملة المشبوهة حتى إن لم يقم تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بعد بإجراء العناية الواجبة بالعميل (CDD).

8.5 لا يعد تقرير المعاملات المشبوهة بلاغا أو شكوى رسمية للشرطة بحد ذاته، ولا يمكن استخدامه من قبل سلطات إنفاذ القانون أو النيابة كدليل على ارتكاب فعل إجرامي، بل هو جزء من المعلومات الاستخباراتية التي تستخدمها وحدة التحريات المالية في عملها.

9.5 عادة ما توضح تقارير المعاملات المشبوهة بالتفصيل ما يلي:

أ. بيانات العميل المعني، أي الاسم والعنوان والهوية والمهنة وما إلى ذلك.

ب. تفاصيل المعاملة المعنية، أي المبلغ والعملة والتاريخ والطريقة والأطراف المعنية والغرض وما إلى ذلك.

ج. كافة المعلومات المتعلقة بالفحص الذي أدى إلى إعداد التقارير، بما في ذلك التحليل

د. سبب الاشتباه، أي شرح "مؤشرات الخطر" (ويعرف هذا الجزء من التقرير بالسردية).

ه. الوثائق الداعمة (إن وجدت)، مثل وثائق المعاملات، ونسخ من مستندات العناية الواجبة وما إلى ذلك.

10.5 من المهم التنويه إلى أنه من غير القانوني إبلاغ العميل بأنه تم تقديم تقرير المعاملات المشبوهة إلى وحدة التحريات المالية – وهو ما يعرف بـ "التنبيه المسبق" أو Tipping Off.

11.5 **دور وحدة التحريات المالية الكويتية**

12.5 الأساس القانوني لوحدة التحريات المالية هو المادة 16 من القانون 106 لعام 2013، والتي تنشأ بموجبها وحدة تسمى "وحدة التحريات المالية الكويتية". ووحدة التحريات المالية هي كيان قانوني مستقل وتكون الوحدة المسؤولة عن تلقي وطلب وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بعائدات الجريمة المشتبه فيها أو الأموال المتعلقة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو المرتبطة بها أو التي سيتم استخدامها في ذلك. ولا تكون وحدة التحريات المالية جهة لإنفاذ القانون بل هي جهة إدارية.

13.5 يجب الإبلاغ باستخدام تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة إلى وحدة التحريات المالية عبر منصة رقمية تسمى GoAML، والتي تلتزم جميع الكيانات المبلغة في الكويت باستخدامها.

14.5 تجري وحدة التحريات المالية تحليلا استراتيجيا للموضوعات الهامة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتجري وحدة التحريات المالية أيضا تحليلا تشغيليا لتقارير المعاملات المشبوهة الواردة من تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والمهن الأخرى المشمولة بالقانون 106 لعام 2013، وخصوصا القطاع المالي. عندما يؤكد التحليل التشغيلي الذي أجرته وحدة التحريات المالية وجود شبهة فعلية تخص غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وفقا للقانون رقم 106 لعام 2013 يجب إرسال تقرير إحالة إلى النيابة العامة. وغالبًا ما تُكلف النيابة إدارة غسل الأموال أو إدارة تمويل الإرهاب في وزارة الداخلية بالتحقيقات الأولية، ومجموعة الأدلة، ثم تقرر النيابة ما إذا كانت ستوجه الاتهام أو لا.

15.5 كما تتولى وحدة التحريات المالية المسؤولية عن تحديد البلدان عالية المخاطر وتحديد التدابير التي يتعين تطبيقها فيما يتعلق بهذه البلدان.

16.5 يحق للوحدة الحصول على أي معلومات إضافية تراها ضرورية لتنفيذ مهامها من أي شخص خاضع لالتزام الإبلاغ بموجب القانون رقم 106 لعام 2013.

مدير ادارة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

مروه بداح الجعيدان
مدير إدارة مكافحة غسل الأموال
وتمويل الإرهاب

2025/6/22